أحداث الزرقاء وأثرها على التطورات السياسية الأردنية

محمد عماد رديف طالب

–

المقدمة:

تعد الإحداث التي شهدتها الساحة العربية ومنها الساحة الأردنية في المدة التي سبقت العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ مهمة جدا ولها انعكاساتها على البيئة الداخلية للملكة الأردنية (السياسية والعسكرية) التي تتعلق بمجال البحث حصراً.

إذ أفرزت هذه التغييرات حركات سياسية وعملية انتخابات برلمانية التي من خلالها تم تشكيل حكومات مارست دورها في عملية بناء الدولة.إلا انه ومن الطبيعي لكل عملية بناء أنه لابد ان تكون هناك معوقات ترافق كل إجراءات فتيه. وبالرغم من كل ما حدث أو كل ما تعرض له المواطن أولا والكيانات السياسية ثانيا والإخفاقات التي رافقت الحكومات التي مارست دورها باستقلالية أو بتأثيرات(خارجية أو داخلية). فأنها تشكل وشكلت اللبنة الأولى في مسار العملية السياسية التي تشهدها اليوم المملكة الأردنية الهاشمية.

جاءت أهمية البحث لكونه توضيحا لطبيعة أحداث مدينة الزرقاء ودور الشخصيات السياسية والعسكرية والتي لعبت دورا في صنع تاريخ المملكة الأردنية ولذلك هدف البحث إلى توضيح الصورة الوطنية الأردنية المواجهة للأطماع الغربية في المنطقة العربية بوجه عام والأردن بوجه خاص،ودور المشاريع الغربية الاقتصادية في الهيمنة على الدول العربية، وأيضا يحاول البحث توضيح دور الجيش العربي الأردني في السياسة.

وعلية فقد قسم البحث على ثلاثة أقسام :

تناولنا في القسم الأول منه طبيعة الأوضاع السياسية الداخلية وأسباب تشكيل حكومة النابلسي وتطرقنا فيه إلى طبيعة الأوضاع السياسية وأسباب تشكيل الحكومة.

أما القسم الثاني فقد تناول مشروع أيزنهاور والمساعدات الاقتصادية للأردن ودورها في ظهور الخلاف بين الملك والحكومة والتطورات العسكرية التي لعبت دورا في ظهور أحداث الزرقاء.

وأخيرا القسم الثالث الذي استعرض أحداث الزرقاء والتمرد العسكري وأثره في البيئة الداخلية والخارجية للأردن وكيفية استغلال النظام الملكي الأردني لها في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وتصفية العناصر المعارضة.

الأوضاع السياسية الداخلية وتشكيل حكومة النابلسي

بدأت الأوضاع السياسية الداخلية في الأردن تشهد تهدئة واستقرار واستأنفت الأحزاب السياسية المحظورة في الأردن نشاطها بشكل علني وذلك بعد أن كلف الملك الحسين سعيد المفتي بتشكيل الحكومة الجديدة في ٢٢ أيار ١٩٥٦[١].

أقدمت الحكومة الجديدة على تعيين العقيد علي أبو نوار رئيساً لأركان الجيش العربي الأردني وترقيته إلى رتبة لواء ورفعت في الوقت نفسه عدداً من رتب الضباط الأردنيين إلى رتب أعلى من رتبهم يوم الخميس ٢٤ أيار ١٩٥٦، فكانت تلك الترقيات والتنظيمات الجديدة في صفوف الجيش نصراً للعناصر المعادية للغرب والموالية لمصر[٢].

أعلنت الحكومة الجديدة في ٢١ حزيران ١٩٥٦ عن حرية تأسيس الأحزاب السياسية وإصلاح النظام المالي، ونظام تسليح الجيش، و التعاون مع الحكومات العربية، وعقد اتفاقية مع الأقطار العربية، وعدم الدخول في الأحلاف الأجنبية، وإعادة النظر في المعاهدة الأردنية – البريطانية[٣].

أدى ذلك الانفتاح إلى صدور جرائد تعبر عن وجهة نظر الأحزاب مثل جريدة العمال وهي لسان حال اتحاد نقابات العمال وصوت الجماهير لسان حال الحزب الشيوعي الأردني و التي أخذت تنشر المقالات المختلفة و العديدة المطالبة بحل المجلس النيابي[٤].

وفي ٢٦ حزيران ١٩٥٦ أصدر الملك الحسين وبإرادةً ملكيةً حل مجلس النواب الأردني بعد مطالبة الأحزاب السياسية بحل المجلس لاسيما بعد الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد[٥] بعد طرد الفريق غلوب*.

بعدما استقالت وزارة سعيد المفتي في الأول من تموز ١٩٥٦،عهد الملك الحسين إلى إبراهيم هاشم* في اليوم نفسه بتشكيل حكومة انتقالية ومهمتها إجراء الانتخابات النيابية وحدد موعدها في ٢١ تشرين الأول ١٩٥٦، وأصدرت حكومة إبراهيم هاشم قانون في ١٤ تموز ١٩٥٦ يقضي بإنشاء مديرية الأمن العام بعد أن فصلت الدرك و الشرطة عن قيادة الجيش العربي الأردني[٦].

جرت الانتخابات النيابية في ٢١تشرين الأول ١٩٥٦ وأسفرت عن فوز الحزب الوطني الاشتراكي بأحد عشر مقعدا من مجموع أربعين مقعد من مقاعد مجلس النواب الأردني، وقدمت حكومة إبراهيم هاشم استقالتها إلى الملك في ٢٧تشرين الاول١٩٥٦ فقبلها، وعهد إلى سليمان النابلسي رئيس الحزب الوطني الاشتراكي بتشكيل الحكومة الجديدة،لان حزبه فاز بأكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب الجديد،وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ قدم النابلسي أعضاء حكومته الائتلافية إلى الملك وضمت ستة وزراء من الحزب الوطني الاشتراكي وثلاثة مستقلين واثنان من باقي الأحزاب وقد انعكس تشكيل تلك الحكومة على الأوضاع السياسية في الأردن بشكل عام وعلى العلاقة مع الملك الحسين بشكل خاص[٧].

مشروع أيزنهاور بداية الصراع بين الملك وحكومة النابلسي

شهدت منطقة (الشرق الأوسط) بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ انحساراً للنفوذ البريطاني والفرنسي وإلى ازدياد النفوذ السوفيتي فيها، لذلك أعلنت الولايات المتحدة في ٣ كانون الأول ١٩٥٦ تصميمها على ما يسمى: ((إحلال السلام وإعادة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط)) بهدف ملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط و الاستفادة من المنطقة لتعزيز نفوذها[٨].

و هذا ما أكده خطاب الرئيس الأمريكي أيزنهاور أمام جلسة للكونغرس الأمريكي يوم ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ فقد أكد على ضرورة قيام الولايات المتحدة بسد الفراغ في منطقة الشرق الأوسط، قبل أن تتعرض المنطقة إلى هجوم للاتحاد السوفيتي والهيمنة مما يؤدي ذلك إلى تعريض المصالح الأمريكية إلى الخطر المباشر[٩]. وتضمن مشروع (أيزنهاور) على ما يأتي:

١. استخدام القوة المسلحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأمم التي تطلب مثل هذه المساعدات ضد العدوان المسلح في أيَّـةِ دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية.
٢. تقدم الولايات المتحدة الأمريكية معونات عسكرية لأيَّـة دولة من دول الشرق الأوسط ترغب بها.
٣. تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط من أجل تنمية اقتصادياتها [١٠].

وطلب الرئيس (أيزنهاور) من الكونغرس منحة حق توزيع مساعدات اقتصادية قدرها ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة بعض الدول العربية في منطقة (الشرق الأوسط) اقتصاديا وعسكرياً وتقدم تلك المساعدات بعد أن يتم طلبها من الدول المعنية وتكون بشروط ومنها التصدي لأي خطر سوفيتي، ويعطي المشروع الحق باستعمال القوات المسلحة الأمريكية لضمان حماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول من أي تهديد [١١].

وعلى هذا الأساس دخلت حكومة النابلسي في نزاع مع الملك الحسين حول قبول المشروع وعدَّتْ نفسها الممثل الحقيقي لإرادة الشعب الأردني، في حين أنَّ الملك الحسين كان يقول إنَّـهُ الشخص الوحيد المسؤول عن وحدة البلاد واستقلالها وإبعادها عن حلف بغداد [١٢].

كان الملك الحسين يعتقد بأنَّ المساعدات المالية التي تقدمها الدول العربية إلى المملكة الأردنية لا تكفي وعليه يجب الاستفادة من مبدأ أيزنهاور، كما اعتقد أيضا أن ذلك يقدم فرصةً كبيرةً لتجاوز الأردن العقبات الاقتصادية والمالية، هذا مما دفع ملك الأردن إلى تأييد وقبول مشروع أيزنهاور.

أما الحكومة الأردنية برئاسة سليمان النابلسي فقد أعلنت رفضها للمشروع الأمريكي. وصرح عبد الله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية

في شهر كانون الثاني ١٩٥٧ بـ ((رفض حكومته لنظرية الفراغ ولكل سياسة تبنى عليها وان الدفاع عن الوطن العربي أمام أيةً أخطار محتملة يعتمد بالأساس على قدرات الأمة، وأعلن تمسك حكومته بسياسة الحياد الايجابي، ورفضها لأية معونة اقتصادية تحمل أهدافا سياسية تتنافى مع السيادة الوطنية)) [١٣].

أما رئيس الوزراء سليمان النابلسي فقد أكد أنّ الأردن لن يستعيض عن النفوذ البريطاني، بنفوذ دولة أجنبية أخرى، وأعرب عن أمله في أن تقدم الولايات المتحدة للأردن مساعدات من دون شروط كما أعلن عن سعي بلاده الى الحصول على أسلحة جديدة من الدول الغربية [١٤].

استمر الملك الحسين في جهوده من أجل الحصول على المساعدة الأمريكية إذ تقدمت حكومة النابلسي يوم ١٧ كانون الثاني١٩٥٧ بطلب مساعدة مالية تقدر بـ ثلاثين مليون دولار من حكومة الولايات المتحدة [١٥] كما قررت الحكومة الأردنية في ٢٦ شباط ١٩٥٧ و على الرغم من توقيع اتفاقية التضامن العربي قبول المعونة الاقتصادية التي نص عليها مبدأ إيزنهاور شريطة أن لا تتضمن أي هدف سياسي يمس بسيادة الأردن الوطنية، وحريته واستقلاله وأن لا تؤثر على القضايا العربية ولا سيما قضية فلسطين [١٦]، وبهذا الصدد أكدّ حكمت المصري رئيس مجلس النواب الاردني بقوله: ((أننا نعيش سياسة الحياد الايجابي بما تعنيه من مقاومة الاستعمار و التخلص من نفوذه في جميع أشكاله وأننا نقبل المساعدات الاقتصادية إذا كانت غير مشروطة أو لا تمس سيادتنا أو تَحد من حريتنا)) [١٧].

بعث الرئيس ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة جيمس ريتشاردز مساعده الخاص لشؤون الشرق الأوسط مع وفد من وزارتي الخارجية والدفاع ودائرة المساعدات إلى منطقة الشرق الأوسط في ١٢ آذار ١٩٥٧ لحث حكومات المنطقة على تأييد مشروعه وقد زار الوفد خمسة عشر بلداً [١٨].

استبعد الوفد زيارة الأردن ومصر وسوريا من قائمة الدول التي سيزورها، وبسبب ضغط الملك الحسين على حكومة النابلسي أضطر سليمان النابلسي إلى الإعلان في ٢٦ آذار١٩٥٧، أنَّ حكومته: ((لا تمانع في استقبال المستر ريتشاردز، موفد الرئيس أيزنهاور ولا تجد حرجاً في الإصغاء إلى أي كان، يحاول عرض وجهة نظره، ما دامت مواقفنا وآمالنا واضحة وصريحة، ونستمر في رفض نظرية الفراغ في وطننا العربي وأننا نرى أنه لا حق لأيةّ دولة في فرض نفسها حامية أو ناطقة بلسان غيرها من الدول)) [١٩]، لذلك لم يزر الوفد الأمريكي الأردن لأنَّ موقف الحكومة الأردنية يدل بصورة واضحة على عدم رغبتها في الدخول في مفاوضات صريحة وجدية مع حكومة الولايات المتحدة حول مبدأ أيزنهاور [٢٠].

أدتَّ تصريحات النابلسي إلى امتناع الولايات المتحدة عن الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية وقطع معوناتها عن الأردن [٢١].

بعث الملك الحسين رئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني إلى القاهرة ودمشق و الرياض حاملاً رسائل إلى هناك دون اطلاع الحكومة عليها ونصت الرسالة على ((سوف يفي الملك الحسين بوعوده لهم بصرف النظر عما تقرره حكومته في الأردن)) (٢٢).

على ضوء ذلك تقدمت حكومة النابلسي بمقترحات إلى الملك تطلب منه الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، والصين الشعبية وإقالة محمد طبارة من منصبه مديراً للأمن العام، لكن تلك الإجراءات لم تلق قبولا لدى الملك الحسين (٢٣).

وقد كلف رئيس الوزراء سليمان النابلسي اللواء علي أبو نوار رئيس أركان الجيش الأردني بمهمة الاتصال بالاتحاد السوفيتي، فزار أبو نوار السفير السوفيتي في دمشق وقدم له طلب مساعدة باسم الحكومة الأردنية، وعند دعوته (السفير السوفيتي) إلى الأردن قدم تقريراً إلى سليمان النابلسي جاء فيه: ((إنَّ الاتحاد السوفيتي يقبل بإقامة علاقات دبلوماسية مع الأردن وأنَّه على استعداد لتقديم معونة عسكرية على شكل معدات عسكرية تكفي لتجهيز فرقتين عسكريتين))، وطلب السفير السوفيتي تشكيل وفد رسمي برئاسة وزير أردني للتفاوض معه (٢٤).

قرر سليمان النابلسي إيفاد شفيق رشيدات وزير العدلية و التربية والتعليم إلى دمشق فاتفق مع السفير السوفيتي على تقديم معونة عسكرية سوفيتية إلى الأردن خالية من أية شروط مُسبقة، وعلى أثر انتهاء الزيارة وعودة الوزير الأردني قررت حكومة النابلسي إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي(٢٥).

اتخذ الملك الحسين من نية الحكومة في إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي سبيلاً لاتهامها بالشيوعية أمام كبار رجال الجيش ورجال العشائر حين استقبل الملك (٢٦) شيخاً في البلاط الملكي، وأعربوا عن تأييدهم للملك ولإدارته ونبذهم للشيوعية وقال الشيخ محمد منور نيابة عنهم: ((إنَّ جنود الجيش العربي الأردني هم أبناؤنا وليس من أحد منهم من يجرؤ على مخالفة ما نقوله وقولنا من إرادة جلالتك)) (٢٦)،لذا قرر الملك الحسين وضع العراقيل و الحد من صلاحيات الحكومة متجاهلاً مقتضيات الدستور ومستنداً في ذلك على عدد من موظفي القصر من قدامى السياسيين مثل بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي والذي كان على خلاف مع النابلسي (٢٧).

وطلب الملك من سليمان النابلسي تعديل الوزارة ولكن سليمان النابلسي تلكأ في التعديل لعدة أيام لان النابلسي أراد أن يكون هناك فصل بين الديوان والحكومة، والحكومة تمارس كل شيء وبدأت أزمة سياسية بين الملك والحكومة (٢٨).

تسارعت الإحداث فجأة وقامت وحدات عسكرية أردنية من الفرقة الأولى المدرعة في ٨ نيسان ١٩٥٧ بقيادة النقيب نذير أحمد رشيد بتطويق

العاصمة عمان بحجة أنها تقوم بمناورة عسكرية، وقامت بالسيطرة على الطرق الرئيسة الأردنية في عمان [٢٩].

أحس الملك الحسين بوجود مؤامرة وأنَّ هناك خطراً يهدده وأنَّ علي أبو نوار يعد انقلاباً عسكرياً، فقرر الملك استدعاء رئيس الوزراء ورئيس الأركان علي أبو نوار وقائد الفرقة اللواء علي الحياري [٣٠]، وسأل الملك كل واحد على انفراد وأجاب النابلسي ان التطويق جاء للضغط عليه وسأل رئيس الأركان وقائد الفرقة علي الحياري عن سبب هذا التحرك فأجاب: ((إنـَّها عملية روتينية للتفتيش على حركة السيارات الداخلة و الخارجة من عمان)) ولم يكن الجواب مقنعاً فأمر الملك بسحب القوات وتمَّ ذلك في اليوم الثاني [٣١].

ومما تجدر الإشارة اليه إن الذي لفت الانتباه إن العملية التي تقوم بها مدرعات وليست سيارات خفيفة وهذا مما جلب الشك لدى الملك حول المناورة.

ويروي نذير احمد رشيد* في لقاء له في برنامج شاهد على العصر من قناة الجزيرة عن حركة القوات أنها كانت مناورة مهنية بحتة وموافق عليها من قيادة اللواء ومن رئاسة اركن الجيش العربي الأردني وأنها بدأت يوم ٨وانتهت يوم ٩ نيسان وكانت تشمل الضفتين الشرقية والغربية من نهر الأردن ولا توجد أي نية للانقلاب على الملك[٣٢].

أصدر النابلسي قراراً في مجلس الوزراء في ٩ نيسان ١٩٥٧ بإحالة عشرين من كبار الموظفين على التقاعد وعَدَّ ذلك تحدياً قوياً للملك [٣٣]، ولاسيماً بعد أن شمل القرار اللواء محمد طبارة مدير الأمن العام، وتعيين محمد المعايطة محله فاعترض الملك على ذلك الإجراء وبوصف هؤلاء الموظفين هم من الموالين للملك[٣٤]وهذا الإجراء قلب الأوضاع السياسية في الأردن.

واستناداً إلى تلك الظروف لاحظ الملك الحسين انصراف الضباط للسياسة فبدأ العمل عن طريق رئيس الديوان بهجت التلهوني وقرر الملك إقالة حكومة سليمان النابلسي في ١٠ نيسان ١٩٥٧، فأرسل بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي ليبلغ رئيس الوزراء شفوياً الإرادة الملكية بإقالة الحكومة وطلب الملك الحسين من التلهوني قراءة رسالة الملك أمام النابلسي من دون أن يسلمهُ اياها خوفاً من أن يستغلها لأغراض الدعاية النيابية [٣٥]. بعدها استدعى مجلس الوزراء علي أبو نوار رئيس الأركان وضابطين لإستشارتهم حول الطلب وقال لهم أبو نوار: ((عليكم بالاستقالة، لا لشيء إلا لأن الملك سوف لن يكون في مقدوره تشكيل حكومة من دونكم، قدموا استقالتكم، وسأعرف كيف أرغمه على استدعائكم)) [٣٦].

وبعد ساعة من تبليغ الإرادة الملكية وصل النابلسي إلى الديوان الملكي وقدم للملك استقالة الحكومة وقال في كتاب الاستقالة: ((لقد بـلغني بعد ظهر اليوم معالي رئيس الديوان الملكي الهاشمي طلب جلالتكم بأن أقدم استقالة الحكومة فتنفيذا لطلب جلالتكم أتشرف بتقديم هذه الاستقالة)) [٣٧].

أحداث الزرقاء ١٩٥٧ وأثرها في أوضاع الأردن الداخلية والخارجية

بعد استقالة حكومة سليمان النابلسي اتضح أنّ خطة محكمة كانت قد أعدت للحيلولة دون تمكين أية حكومة لاحقة من تولي مهام الحكم، فقد اندلعت التظاهرات و الاضطرابات في عمان وعدد من المدن الأردنية نتيجة تعبئة الأحزاب السياسية للجماهير ضد الملك، وبدأت الأحزاب بتوزيع منشورات تطالب باستمرار السياسات القائمة على التضامن العربي وتستنكر سياسات الملك وتدخل الدول الغربية في البلاد وطالبت الملك أنْ يعيد حكومة النابلسي إلى الحكم[٣٨]. ويبدو أنَّ الملك الحسين كان يتوقع إنفجار الموقف السياسي في الأردن بعد إقالة الحكومة فأصدر أوامر للجيش بتطويق عمان للطوارئ[٣٩].

جاء الشريف ناصر لزيارة الملك الحسين وكان قلقاً من الاتجاه الخطير الذي اتخذته الحوادث وخاطب الملك قائلاً :((يا صاحب الجلالة يبدو انه قد ضاع كل شيء ومن خلال ما تحققت منه إنكم الآن ازددتم وحدةً وعزلة فهل نبقى ونقاتل أم علينا أنْ نحزم حقائبنا؟ ألا تَرون أنَّ من واجبنا أنْ نفكر في سلامة ومستقبل أُسرنا وأن نحاول وقايتها من كل خطر؟))، وقد أجاب الملك الحسين خاله بالقول: ((لا أستطيع الرحيل، إنني هنا لخدمة شعبي وبلادي ولأنني مصمم على أن أفعل ذلك حتى النهاية، سأقاتل مهما كانت النتائج))[٤٠].

كلف الملك الحسين الدكتور حسين فخري الخالدي بتشكيل الحكومة الجديدة فقبل بتكليف الملك وأراد تشكيل حكومة مقبولة للملك ولمجموعة النابلسي، لكنه أبلغ الملك في اليوم الآتي اعتذاره عن تشكيل الحكومة بعد أن أبلغه الحزب الوطني الاشتراكي عدم استعداده للتعاون معه[٤١].

بدأت المعارضة والأحزاب الأردنية في ((لعبة اختبار القوى)) مع الملك الحسين بعد استقالة حكومة النابلسي ولم يتمكن الملك الحسين من الحصول على تنازلات سياسية من طرف الأحزاب التي أصرت على موقفها في عدم دعم أي حكومة لا يكون النابلسي طرفاً فيها[٤٢].

كلف الملك الحسين (عبد الحليم النمر) العضو في الحزب الوطني الاشتراكي، الذي شغل منصب وزير الخارجية والدفاع في حكومة النابلسي المستقيلة بتشكيل الحكومة الجديدة، وأنَّ الملك كان يأمل أن يكون قادراً على تشكيل حكومة تكون أقل ميلاً ً لليسار ولكن النمر فشل في تشكيل الحكومة بسبب رفضه إدخال بعض أعضاء حزبه الثانويين في تشكيل الحكومة والذين وصفهم الملك بـ(أنصار الشيوعيين)[٤٣].

كلف الملك الحسين (سعيد المفتي) رئيس مجلس الأعيان بتشكيل الحكومة الجديدة[٤٤]، لكن علي أبو نوار منع سعيد المفتي مرشح الملك في ١٣ نيسان ١٩٥٧ من قبول منصب رئيس الوزراء ليفتح الطريق أمام عبد الحليم النمر مرشح الضباط الأحرار الذين حاولوا فرضه رئيساً ً للحكومة[٤٥].

فقد تلقى سعيد المفتي مكالمةً هاتفيةً من علي أبو نوار رئيس أركان الجيش الأردني طالباً منه الحضور لمقابلته في معسكر العبدلي لأسباب مهمة،

وعند وصوله أبلغ أبو نوار بحضور عدد من الضباط سعيد المفتي بأن الجيش لن يتعاون معه في الحكم وطلب أن يقدم إلى الملك انذاراً شفوياً يقضي بـ ((أن الوضع في البلاد وفي الجيش متوتر للغاية))[٤٦].

حضر إلى الديوان الملكي ثلاثة من أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي في محاولة لحل الأزمة، وعرضوا على الملك الحسين استعدادهم لتشكيل الحكومة برئاسة عبد الحليم النمر على أنْ يشترك فيها أعضاء معروفون بالاتزان و البعد عن التطرف، وان الموقف لم يصل إلى طريق مسدود وأنَّ التوصل إلى حل الأزمة مازال ممكناً فوافق الملك على ذلك، تطور الموقف بصورة سريعة بعد مغادرة الوفد فقد حضر إلى الديوان الملكي علي أبو نوار وتحدث مع رئيس الديوان بحضور سعيد المفتي وقال: ((إذا لم يُبلغ الجيش حتى الساعة التاسعة مساءً بأنَّ حكومة برئاسة عبد الحليم النمر قد تشكلت، فستغرق البلاد في مصاعب جسيمة وستكونون انتم مسؤولين عنها، واعتبروا هذا البيان انذاراً نهائياً))[٤٧].

أدرك الملك الحسين أنَّ العناصر الوطنية في الجيش العربي الأردني وفي مقدمتهم علي أبو نوار أخذت تقف بوجه طموحاته في الاتجاه نحو قبول مشروع ايزنهاور لذلك عمل الملك الحسين على نقل الصراع إلى الجيش وذلك من أجل استكمال تصفية كل العناصر الوطنية المعارضة لسياسته[٤٨].

شكل عبد الحليم النمر الحكومة الجديدة في ساعة متأخرة من الليل يوم ١٣ نيسان ١٩٥٧، ولكن الأزمة لم تنفرج إذ تفاقمت الأمور، بعد أن حاول بعض الضباط الأحرار في الجيش العربي الأردني بقيادة علي أبو نوار القيام بمحاولة انقلابية في معسكرات الجيش في الزرقاء بهدف تغير نظام الحكم إلى جمهوري بإرغام الملك على التنازل عن العرش[٤٩].

أصدر قائد لواء الأميرة عالية معن أبو نوار أمراً مساء يوم ١٣ نيسان ١٩٥٧ بأن تتحرك جميع كتائب اللواء إلى منطقة وادي البطم الصحراوية إلى الشرق من الزرقاء، بحجة القيام بمناورة عسكرية، و المعروف أنّ غالبية رجال لواء الأميرة عالية كانوا من البدو و المؤيدين للملك[٥٠].

بدأ لواء الأميرة عالية بالتمرد على تعليمات قيادته بالتحرك من مواقعه في الزرقاء باتجاه عمان بحجة حماية القصر و الملك بعد أن أشيع عن وجود مؤامرة على حياة الملك، واشتبكت تلك المجموعات المسلحة من لواء الأميرة عالية مع رجال سلاح المدفعية الملكي، الذي كان تحت إمرة أحد الضباط الوطنيين [المقدم محمود المعايطة] وقد وقع على أثر ذلك الاشتباك قتيلان و ٢٥ جريحاً من العسكريين وحدث الشيء نفسه حين تمرد رجال اللواء المدرع الأول [معظمهم من البدو خارج الأردن] على قياداتهم من الضباط الوطنيين (مثل المقدم نايف حديد (قائد اللواء) و(نذير رشيد قائد إحدى الكتائب) واشتبكت وحدات اللواء مع بعضها بين مؤيد للملك ومعارض له[٥١].

بدأ الضباط و الجنود في لواء الأميرة عالية بالتحرك إلى عمان لحماية الملك فقامت الكتيبة الأولى المدرعة والمتواجدة في الزرقاء بإغلاق طريق الزرقاء المؤدي إلى عمان، لكي تمنع دخول اللواء إلى عمان، ولكن على الرغم من ذلك توجهت إحدى السرايا إلى عمان لنجدة القصر(٥٢).

علم الملك الحسين بالأمر عن طريق احد الضباط في الكتيبة المدرعة واسمه عبد الرحمن سبايلا واخبره أن قائد الكتيبة المدرعة نذير رشيد جمع بعض الضباط لإعطائهم الأوامر بان عليهم أن يستعدوا للزحف إلى عمان لتطويق القصر الملكي والقبض على الملك لذلك استدعى الملك الحسين علي أبو نوار لمقابلته ولإيجاد تفسير لتصرفه ولكي توضع الأمور في نصابها، جرى اللقاء في الساعة السابعة مساءً يوم ١٣ نيسان١٩٥٧ فأمر الملك بتقديم شرح كامل لكل ما تم وإعلام الملك به، وفي تلك الأثناء تلقى علي أبو نوار نداءً من ابن عمه معن أبو نوار قائد لواء الأميرة عالية يخبره: ((إنْ جنود اللواء تمرّدوا على ضباطهم)) طلب الملك من المرافقين له أحدهما ابن عمه الأمير زيد و الآخر قائد حرسه الخاص ((الذهاب فوراً للقوات التي تتجه إلى عمان وإخبارهم بأن الملك سَليم معافى وطلب إليهم أن يعودوا إلى معسكراتهم وسوف ألحق بكم))(٥٣).

انطلق الملك الحسين بصحبة كلاً من رئيس الأركان وخاله الشريف ناصر في منتصف الليل١٣/١٤نيسان١٩٥٧ إلى الزرقاء وقد جلسا جميعاً في سيارة واحدة تتبعها سيارة قائد الجيش و المرافقين العسكريين وفي الطريق إلتقى الملك الحسين مع بعض سائقي نقل القوات المسلحة والتي كانت ملأى بالجنود الذين شعروا بالفرح حين رأوا الملك حَي في الوقت نفسه طالبوا بإعدام علي أبو نوار، فشعر رئيس الأركان بالخطر على حياة الملك الحسين فطلب من الملك العودة إلى القصر الملكي،ولكن الملك رفض العودة وسمح الملك لعلي أبو نوار بالعودة إلى عمان(٥٤).

وصل الملك الحسين إلى معسكر الزرقاء واستقبله الجنود بالهتاف بحياته وبدأ بالتنقل بين وحدات الجيش من موقع إلى آخر ثم خاطب الملك الجنود قائلاً: ((أنا الحسين، أنا بخير، حياتي ملك لكم، كل شيء على ما يرام، عودوا إلى معسكراتكم)) وهنا توقف الهياج و الاضطراب(٥٥).

وبعد أن أمضى الملك عدة ساعات في الزرقاء، قرر العودة إلى عمان في الساعات الأولى من صباح اليوم الثاني ١٤ نيسان١٩٥٧ بعد أن تمَّ إعادة النظام إلى المعسكر(٥٦).

لدى عودة الملك الحسين إلى القصر طلب علي أبو نوار منه مغادرة الأردن و الذهاب إلى إيطاليا لمدة أسبوعين ريثما تهدأ الأمور، فوافق الملك على ذلك(٥٧) وبعد ذلك لجأ علي أبو نوار إلى بيت سعيد المفتي بعد تركه القصر ثم طلب بعد ذلك من الملك هاتفياً مغادرة الأردن إلى سوريا لأنَّه كان في حالة انهيار عصبي ليقضي هناك قسطاً من الراحة – تمَّ إعطاء علي أبو نوار مُسكناً

من قبل شقيق سعيد المفتي و الذي يعمل طبيباً فغادر أبو نوار مع أسرته ليلة ١٤ / ١٥ نيسان ١٩٥٧ [٥٨].

يذكر الملك في مذكراته اكتشاف على طاولة مكتب رئيس الأركان علمين غير مستعملين من الأعلام تمثل ((جمهورية الأردن)) وهذه الأعلام تخالف في شكلها وقياسهما الأوصاف التي نص عليها القانون وهذا يثبت ويؤكد بلا شك مدى اقتناع أبو نوار بنجاح مهمة الضباط الأحرار و القضاء على الملكية وإعلان الجمهورية[٥٩].

وتكشف الوثائق العراقية اتصال الضباط العراقيين وتحديدا عبد الكريم قاسم وعبد الرحمن عارف مع سليمان النابلسي، وقد رفض النابلسي عرض عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وقال لهما:(الأولى أن تسيطروا على الحكم في العراق وتزيلوا نوري السعيد لان الأردن دولة ديمقراطية) [٦٠].

وقد اعترف عبد الله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية في مذكراته أن عبد الكريم قاسم اتصل به وأفصح له عن نواياه عمل انقلاب في الأردن،وكتب عبد الله انه لما سمع بذلك سافر إلى مصر وعرض الأمر على الرئيس جمال عبد الناصر الذي رفض الفكرة بشدة وإصرار وعارض بقوة، وقال إن الانقلاب في الأردن لا يخدم القضية العربية والوحدة العربية والدعوة لها وبرر ذلك بان أي انقلاب في الأردن سيؤدي إلى اجتياح (إسرائيلي) وهذا لايقبله أي عربي غيور على مصلحة أمته لان الأردن سيأتي مختارا ويطلب الوحدة إذا ماتحققت وحدة الأقطار العربية الأخرى المحيطة به[٦١].

ويذكر عفيف البرزي رئيس أركان الجيش السوري آنذاك في مذكراته: (أن سليمان النابلسي فكر بالاستقالة يوم ٥نيسان١٩٥٧ ولكنه لم يفعل وهنا سعى عبد الله الريماوي لتشكيل حكومة ملائمة وان يسبق الثورة السياسية بعملية عسكرية لذلك أوعز لأنصاره العسكريين بتحريك كتيبة المدرعات يوم ٨نيسان ١٩٥٧ ومحاصرة عمان بعد أن خدع الريماوي بعض الضباط وأوهمهم أن هذا القرار تنفيذ لقرار الضباط الأحرار) [٦٢].

إنَّ رغبة الملك في عدم تعريض وحدة الجيش إلى التمزق والحرص على استقرار الأوضاع السياسية في البلاد في أعقاب المحاولة الفاشلة كانت السبب وراء سماحه لرئيس الأركان لمغادرة البلاد رغم اقتناع الملك بتورط أبو نوار في المؤامرة، إضافة إلى السبب المهم وهو أنَّ الملك الحسين كان حريصاً على الإبقاء على حياة علي أبو نوار وعدم إعدامه لأن الملك لم يكن يرغب في أن يجعل منه بطلاً يُميز فترة من تاريخ الأردن[٦٣].

دعا الملك الحسين إلى عقد اجتماع موسع يوم ١٥ نيسان ١٩٥٧، حضره عدد من كبار الشخصيات البارزة في البلاد بينهم رؤساء الوزراء السابقين وأعضاء مجلس الأمة وقيادات الأحزاب الأردنية، وبعد أن تداول معهم الوضع العام في الأردن كلف في الاجتماع حسين فخري الخالدي بتشكيل الحكومة الجديدة وعلى أثره قدمت حكومة النمر استقالتها[٦٤].

ضمت الحكومة الجديدة سبع رؤساء وزارات سابقين من ضمنهم سليمان النابلسي وزيراً للخارجية، وجاء تعيين النابلسي لإيجاد حالة الموازنة بين المعارضة والملك ومحاولة تهدئة المظاهرات ضد الملك الحسين، وعين الملك الحسين يوم ١٧ نيسان١٩٥٧ علي الحياري رئيساً لأركان الجيش الأردني خلف لأبو نوار ثم وجه الملك خطاباً عن طريق الإذاعة أكد فيه على الوحدة الوطنية وحذر الأقطار المجاورة أن تمُد يدَها على الأردن(٦٥).

ازدادت شدة الضغوط الخارجية على الأردن فقد تحشدت قوات (إسرائيلية) على الحدود الأردنية متأهبة للهجوم واحتلال الضفة الغربية في محاولة لاستغلال الظروف(٦٦).

يضاف إلى ذلك أنّ فرقةً سورية مدرعة قامت بالتوجه إلى الجنوب ومحاصرة مدينة إربد، وفي يوم ١٩ نيسان استأذن علي الحياري الملك الحسين في الذهاب لمقابلة رئيس الأركان السوري على الحدود السورية – الأردنية للتداول معه بشأن الوضع الحدودي، فأذن له الملك بهذا فسافر الحياري يوم ٢٠ نيسان١٩٥٧ إلى سوريا واتصل هاتفياً برئيس الوزراء حسين الخالدي ليعلمه إنه قد استقال من منصبه، بَلغ الملك الحسين نبأ هروب علي الحياري فكان هذا النبأ عامل سرور وبهجة لدى الملك الحسين لأنه كان يعلم بأن الحياري متورط في المؤامرة مع علي أبو نوار ولكن الملك الحسين اعترف أن قرار تعيين الحياري كان قراراً خاطئا، وعلى الأثر عين الملك حابس المجالي رئيساً للأركان(٦٧).

عقد علي الحياري بعد لجوئه إلى دمشق مؤتمراً صحفياً يوم ٢٠ نيسان ١٩٥٧ كشف فيه الدور الخطير الذي لعبته السفارة الأمريكية في عمان وذكر أن انقلاب الزرقاء مؤامرة دبرها الملك الحسين لطرد أبو نوار والعناصر الوطنية في الجيش بالتعاون مع الملحق العسكري الأمريكي(٦٨)، وقد قام الضباط والوطنيون بدّعم تصريحات علي الحياري من خلال توزيع منشورات بين صفوف الجيش العربي الأردني جاء فيها: ((بأن مؤامرة الزرقاء إكذوبة اختلقها الملك الحسين ضد الجيش والشعب وأنها تمت بالتعاون مع الولايات المتحدة وان ٦٠ ضابطاً في الجيش اعتقلوا بأوامر صادرة من الملك الحسين تمهيداً لقبول مشروع ايزنهاور))(٦٩).

وفي غضون ذلك تزايد عدد الضباط الفارين من البلاد إلى دمشق والقاهرة وتزامن ذلك مع مغادرة وزيرين من حكومة النابلسي السابقة وكذلك فرار العديد من أعضاء الأحزاب دون أن يكونوا مطلوبين من قبل سلطات الأمن الأمر الذي يفهم تخوفهم من الاعتقال بتهمة المشاركة في المحاولة بشكل مباشر أو غير مباشر واختيارهم القاهرة ودمشق يدل بتورط العاصمتين في محاولة الانقلاب(٧٠).

أرسل الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية رسالةً إلى الملك الحسين أثنى فيها على موقفه المتشدد من الشيوعيين في الأردن وأعلن تأييده

الكامل لإجراءاته، وكان لمحاولة الانقلاب صدى قويا لدى الملك سعود إذ اتصل بالملك الحسين مُعلناً استعداده للمساعدة العسكرية لأجهاض المحاولة الانقلابية وأصدر أوامره في نيسان ١٩٥٧ إلى قواته المتواجدة في العقبة أن تكون تحت تصرف الملك الحسين لتوطيد مركزه في الداخل، ومن جانب آخر التزم الملك سعود بدفع ٢.٥ مليون جنيه مصري كقسط أول إلى الأردن تنفيذاً لبنود اتفاقية التضامن العربي(٧١).

ونشرت جريدة نيويورك تايمز تقريراً في ١٧ نيسان١٩٥٧ جاء فيه: ((إنَّ الطيران السعودي قد جلب كمية كافية من الذهب إلى عمان كمنحة إلى الوحدات الموالية للجيش وإلى الضباط البدو))(٧٢).

أمّا موقف العراق من التحركات السورية فقد دخلت قوات عراقية إضافية إلى الأردن بناءا على دعوة رسمية وجهت له واتخذت مواقع لها في منطقة المفرق على بعد ٤٥ ميلاً شمال شرق عمان، بالقرب من القوات السورية التي تمركزت لإيقاف تهديد القوات السورية وللحفاظ على استقلال الأردن،وأعلن نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي أن القوات العراقية جاءت للدفاع وليس للهجوم(٧٣).

والحقيقة أن الهدف من إرسال قوات عراقية هو لسحق أي انتفاضة وطنية يقوم بها الشعب الأردني ضد النظام الملكي،والدليل على ذلك هو موقف الشعب العراقي الذي اصدر بيانا عن اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني في العراق معلنا تأييده للشعب الأردني ووصفه ما جرى بالأردن مؤامرة الاستعمارية،وأيد مطالب مؤتمر الأحزاب الوطنية في الأردن(٧٤).

استمرت الاحتجاجات المناهضة للحكومة، ففي ٢٢ نيسان ١٩٥٧ عقدت الأحزاب الوطنية الأردنية مؤتمراً في مدينة نابلس أطلق عليه اسم (المؤتمر الوطني)، حضره أعضاء في مجلس الأمة ممن يدعمون النابلسي والحزب الاشتراكي فضلاً عن أطباء ومحامين بارزين، وقد اتخذ المؤتمر قراراتٍ عدة منها:

١. رفض مشروع أيزنهاور ومحاربة جميع المؤامرات الاستعمارية التي تهدف إلى انحراف الأردن عن طريق القومية العربية.
٢. المطالبة بتحقيق الوحدة مع مصر وسوريا لضمان الاتجاه التحرري للقومية العربية.
٣. التمسك بسياسة الحياد الايجابي.
٤. مطالبة الحكومة بضرورة احترام الدستور واحترام الحريات العامة لجميع المواطنين.
٥. تطهير جهاز الدولة من عناصر التآمر و الخيانة والفساد وطرد الشريف زيد بن ناصر من الجيش.
٦. إبعاد السفير و الملحق العسكري الأمريكي في عمان.

٧. إطلاق سراح الضباط الموقوفين و السماح بعودة الضباط الذين غادروا البلاد إلى مواقعهم السابقة.
٨. المطالبة باستقالة حكومة حسين الخالدي.

انتدب اعضاء المؤتمر الوطني حكمت المصري أحد أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي لتقديم قرارات المؤتمر إلى رئيس الوزراء حسين الخالدي إلاَّ أنَّه طلب من حكمت المصري إقناع المؤتمر بالرجوع عن تلك القرارات، ولكن المؤتمرين أصروا على تنفيذ هذه القرارات وقاموا بإعلان الإضراب العام و الخروج بمظاهرة في أنحاء البلاد كافة، وقد أسهم راديو صوت العرب في تلك المظاهرات عن طريق بث إشاعات كاذبة بأنَّ الحكومة الأردنية قد سقطت، وأدى ذلك الوضع إلى تقديم الخالدي استقالته مساء يوم ٢٤ نيسان ١٩٥٧[٧٥].

يبدو أن موقف الخالدي يدل على انه اما كان متعاطفاً مع المعارضة أو خائفاً منها، والدليل أنَّه صرح في مقابلة صحفية منفصلة: ((أنَّ الأردن تنوي أنْ تمضي قدماً لتأسيس علاقات دبلوماسية مع موسكو وأضاف أن الأردن لا يمتلك أي سبب لأن يخشى الدبلوماسية السوفيتية))[٧٦].

وفي غضون ذلك عَقد الملك الحسين في الديوان الملكي الهاشمي اجتماعاً طارئاً مطولاً في العاشرة مساء يوم ٢٤ نيسان ١٩٥٧ ضم كلاً من مستشارية ابراهيم هاشم وسليمان طوقان وسمير الرفاعي تمت فيه مناقشة الأوضاع السياسية في البلاد وخاطبهم الملك قائلاً: ((أيَّها السادة، نحن في سباق مع الزمن، مع طلوع شمس الصباح أما أن تشكل حكومة و إلاَّ فأن هذه هي نهاية الأردن ونحن نحتاج لسيطرة سريعة وحازمة، لا يمكنني تحقيق ذلك وحدي، هذا بلدكم، تذكروا أنَّ الكثيرين منكم اسهموا في بنائه وهذا ليس وقت المجادلات و التردد))[٧٧].

كلف الملك الحسين إبراهيم هاشم بتشكيل الحكومة الجديدة في٢٤ نيسان ١٩٥٧، وجاء في كتاب التكليف قول الملك: ((تعلمون دولتكم إن بلادنا العزيزة تجتاز في هذه الأيام ظرفاً عصيباً من جراء الأعمال التي قامت بها فئات لا تقدر مسؤولياتها نحو بلادها ومواطنيها، مما يهدد السلامة العامة، ويشيع الفوضى و الاضطرابات، ويعرض سلامة بلادنا لأشد الأخطار، وبهذه نأمل من دولتكم اتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل صيانة الوطن من الخطر وحماية أهله من العبث والفساد))[٧٨].

ومن الجدير بالملاحظة أنَّ تشكيل الحكومة جاء برئاسة ابراهيم هاشم لأنَّه كان رجلاً مرموقاً يمكن الوثوق به لتنفيذ أوامر الملك لذلك أصبح أعضاء الحكومة من الأشخاص المقربين للملك الحسين، وسمير الرفاعي أصبح وزير الخارجية، وسليمان طوقان وزير الدفاع[٧٩].

ألقى الملك الحسين خطاباً عن طريق الإذاعة الأردنية الساعة الثانية فجراً من يوم ٢٥ نيسان ١٩٥٧ موجهاً إلى الشعب الأردني بين فيه ظروف الأزمة الوزارية ودور الأحزاب فيها وقال فيه: ((أين كانت هذه القلة من الناس

يوم كتب علي أن اضطلع وحدي بمسؤولية تحقيق سيادتك وتمكين استقلالك ويوم خلعت من جيشك الباسل قيادة الأجنبي له وجعلته جيشاً عربياً خالصاً لك وللعرب))[٨٠]، واتهم الملك الحسين سوريا في الخطاب باشتراكها في المحاولة الانقلابية، وأما بخصوص مصر فأضاف: ((كنت أعتقد أقل واجبات الود و الوفاء ليقتضي من إخواننا في مصرأن يكفوا على الأقل من استثارة الشعب بالإذاعة و الصحافة والتعرض الشخصي، وأنا الذي نذرت دمي لمصر العزيزة أيام محنتها' وأنَّ الشيوعيين في الأردن كانوا و مايزالون أخواناً وأعواناً للشيوعيين اليهود في الشرق الأوسط، وأن الأحزاب العميلة لها في المنطقة تدعو بصراحة ووقاحة إلى الصلح مع (إسرائيل) على أساس طمس قوميتنا وإلغاء ديننا و الاستعاضة عنها بشعار الأخوة الشيوعية))[٨١] وأضاف قائلاً: ((إنيَّ سأطلق يد السلطة في كل من شأنه حفظ النظام و الضرب على أيدي المعتدين و العابثين لتعود الطمأنينة في النفوس وتستقر الاوضاع ويسود القانون))[٨٢].

وفي ٢٥ نيسان ١٩٥٧ وعلى أثر خطاب الملك إتخذت حكومة ابراهيم هاشم سلسلةً من الإجراءات لإعادة الأمن والاستقرار، فأعلنت الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة، وحل جميع الأحزاب السياسية المرخصة، واعتقال مئات الأشخاص من عناصرها بضمنهم سليمان النابلسي الذي بقى معتقلاً في بيته لمدة خمس سنوات إقامة جبرية[٨٣]، وقامت بتعطيل الحياة السياسية وإسقاط العضوية عن عدد كبير من أعضاء المجلس النيابي وحلّت جميع الاتحادات و النقابات المهنية و العمالية، وفرضت نظام منع الانتقال بين المدن الأردنية[٨٤] وفرض حظر التجوال في خمس مدن هي القدس وعمان وإربد ورام الله ونابلس وإغلاق خمس مجلات أسبوعية، وتم فرض القانون العسكري وتمَّ إلغاء القانون المؤقت بفصل الشرطة و الدرك عن الجيش وتكون خاضعة للجيش ومن أجل تنفيذ هذه الإجراءات قام ابراهيم باشا بتعيين ستة حكام عسكريين للعمل بجانب رؤساء الوحدات الإدارية وقام بتعيين سليمان طوقان حاكماً عسكريا عاماً في المملكة[٨٥]..

إنَّ قرار الحكومة الأردنية بحل الأحزاب السياسية، وحظر نشاطاتها، يتنافى مع الدستور الأردني وأحكامه نصاً وروحاً، ويؤدي إلى حرمان المواطنين من أحد حقوقهم وحرياتهم الأساسية، ويُوجِدُ فراغاً واضحاً وكبيراً في الحياة السياسية إذ إنَّ نظام الحكم فيه نيابي ملكي وراثي فقد جاء في المادة الأولى من الدستور ونصت المادة (٢٤) على أن الأمة مصدر السلطات، ونصتْ المادة (١٦) من الدستور على ما يأتي:

١. للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.
٢. للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات و الأحزاب على أن تكون غايتها مشروعة، ووسائلها سليمة، وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.

٣. ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، ومراقبة مواردها[٨٦].

وهكذا تعد الحياة السياسية ركناً اساسياً من أركان النظام السياسي و الدستوري في الأردن فضلاً عن إنها تشكل القاعدة التي تحكم تقاليد الحياة النيابية و البرلمانية وهي الأداة التي تحقق الرقابة الشعبية على أعمال السلطة التنفيذية[٨٧].

وفي غضون ذلك شهدت المنطقة تحركات سياسية عربية في محاولة لتهدئة الأوضاع بين المملكة الأردنية وسوريا ومصر.

قرر الرئيس السوري شكري القوتلي إجراء اتصالات مع الرئيس جمال عبد الناصر للتباحث في الأمر وقد اتفقا على الاتصال بالملك سعود ليتوسط لغرض تهدئة الحالة بينهما وبين الملك الحسين وجاء ذلك خلال سفر الرئيس السوري صباح يوم ٢٦ نيسان ١٩٥٧ إلى السعودية لحملها على إرسال وفد وزاري سعودي للاشتراك مع الوفدين السوري والمصري بقصد إجراء محادثات رباعية مع الملك الحسين، إلاّ أنَّ الملك سعود أبلغ الرئيس السوري عن تأييده المطلق لسياسة الملك الحسين وإعجابه بالإجراءات التي اتخذها الأردن لمحاربة الشيوعية[٨٨].

أدت الأزمة الأردنية الى إزدياد التقارب بين الملك سعود والملوك الهاشميين في بغداد وعمان، ففي ٢٨ نيسان ١٩٥٧ قام الملك الحسين بزيارة إلى المملكة العربية السعودية و التباحث مع الملك سعود في الرياض، وقد صدر عن الاجتماع بيان حول تصميم المملكتين على متابعة السياسة التي رسمت معالمها في مؤتمر القاهرة، وأدىَّ الإجتماع إلى تعزيز روابط الصداقة و التعاون بين المملكتين وإلى معارضة الدول العربية اليسارية في مصر وسوريا[٨٩].

وفي الحادي عشر من ايار١٩٥٧ ظهر مقال في جريدة الأردن التي تعكس إرادة الملك الحسين حين حملت في صفحتها الأولى عنوان تتهم مصر وسوريا و الاتحاد السوفيتي بتدبير مؤامرة للأطاحة بالملوك الأربعة، الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية و الملك فيصل الثاني ملك العراق والملك إدريس في ليبيا و الملك الحسين في الأردن وزادت الجريدة أنَّ علي أبو نوار رئيس الأركان قد تَسَلَّمَ مبالغ مالية من السفارة المصرية في عمان لاغتيال الملك الحسين[٩٠]، وأنَّ الملحق العسكري المصري في عمان العقيد فؤاد هلال كان يحرض الأردنيين على اغتيال أعضاء العائلة الملكية في عمان[٩١].

كان الملك الحسين قد ذكر تلك المؤامرة في مذكراته بالقول: ((إنّ الملحق العسكري المصري في عمان الرائد فؤاد هلال كان قد تعرف على عسكري أردني يعمل في الدارة القضائية التابعة للقيادة العامة ويدعى صفوت شقير، وكان هدفه رشوة (شقير) ودفعه لاغتيال الملك، لكن شقيراً أبلغ الملك أنه على موعد قريب مع الدبلوماسي المصري، وتم التنسيق مع شقير وأعطاه

مُسَجّلاً وسلاحاً للإستمرار في اللعبة مع الملحق المصري، ولكن المصريين اكتشفوا الأمر وتم احتجاز شقير في السفارة بعد أن ضربوه وأجبروه على الاعتراف تحت تهديد السلاح وتم تسليمه إلى الشرطة زاعمين بشكل خاص أنه تسلل إلى السفارة بطريق الكسر و التحطيم)) وأضاف الملك: ((ثم جرى بعد ذلك توقيف ١٩ شخصاً وكشفت محاكمتهم أنّ الرجل الذي كان يوجههم لم يكن سوى قنصل مصر العام محمد عبد العزيز وكان هو الذي يصدر إليهم أوامر التخريب والتدمير وإدخال الأسلحة إلى الأردن سراً من قطاع غزة))[٩٢].

قام الملك سعود بزيارة إلى العراق ولقاء الملك فيصل الثاني يوم ١٥ ايار ١٩٥٧و قد اتفق الملكان على توثيق علاقتهما بالملك الحسين ومساندة المملكة الأردنية، وقد وجه الملكين الدعوة للملك الحسين لزيارة العراق و الإنضمام اليهم في اجتماعهم ولكن الملك الحسين أعلن اعتذاره قائلاً: ((انه لا يستطيع أن يقابل أشِقَّاءَهُ في مثل هذه الظروف الراهنة)) لذلك طلب الملك الحسين من الملك سعود و الملك فيصل قرضاً إضافياً أو منحةً بقيمة ٢١ مليون دولار بما يعادل المبالغ التي وعدت وامتنعت عن دفعها سوريا ومصر[٩٣].

وبعد إعادة الأمن إلى البلاد أصدرت الحكومة الأردنية قراراً برفع نظام منع الانتقال بين المدن يوم ١٦ ايار١٩٥٧، باستثناء مدينة عمان التي بقي النظام فيها ساري المفعول حتى يوم احتفال المملكة بعيد الاستقلال في ٢٥ آيار ١٩٥٧وفي ٢٣ قررت الحكومة الأردنية رفع حظر التجوال في عمان[٩٤].

استمرت حالة التوتر بين الأردن ومصر، فقد انتقدت الصحافة المصرية ما يجري من عمليات في الأردن، ونتيجة لذلك التوتر قررت الحكومة الأردنية منع كل المجلات والصحف المصرية من دخول البلاد ابتداءاً من الأول من حزيران ١٩٥٧ وبسبب تلك الخصومة بين الأردن وسوريا ومصر انعكست نتائجها الايجابية على العلاقات مع المملكة العربية السعودية، فقد زار الملك سعود عمان في ٨ حزيران ١٩٥٧ وبحث معه الملك الحسين تقوية وترسيخ العلاقات الأخوية بين المملكتين وتمت مناقشة الخطط لمقاومة الخطر الشيوعي وتقوية خط الدفاع ضد الرئيس جمال عبد الناصر، ومنح الملك سعود خلال الزيارة مساعدة مالية بقيمة ١.٥ مليون دولار، مقابل ذلك اعلنت سوريا في ١٥ حزيران إنَّها سوف تسحب مساعداتها المالية للأردن[٩٥].

أصدر الملك الحسين إرداةً ملكيةً بتشكيل هيئة للتحقيق في أحداث الزرقاء، وفي ٢١ تموز ١٩٥٧ وبتوجيه من الملك الحسين شكلت محكمة عرفية عسكرية خاصة برئاسة العقيد عكاش الزبن وعضوية كل من العقيد عبد الكريم البرغوثي والعقيد احمد بسلان للنظر في قضية المتهمين في أحداث الزرقاء واتخاذ الأحكام القانونية بحقهم [٩٦].

عقدت المحكمة العرفية العسكرية في ٢٧ تموز ومثل أمامها وأحد وعشرون ضابطاً وكانت خلاصة التهم الموجهة إلى هؤلاء الضباط ((أنهَّم شرعوا متعاونيين في الإعتداء على حياة الملك)) وجاء في قرار الاتهام الذي

اصدرته المحكمة: ((ان اللواء علي أبو نوار افصح عن رغبته في الاستيلاء على الحكم وحل المجلس النيابي وتعطيل الدستور وأنَّ الحكومة افتعلت الأزمة باعتراضها على إيفاد الملك رئيس ديوانه إلى السعودية ومصر وسوريا حاملاً رسائل خاصة من الملك لقادة هذه الدول وإنَّ الحكومة تجاهلت العمل وفقاً لتوجيهات الملك بمناهضة الشيوعية))[٩٧].

وبعد جلسات عديدة أصدرت المحكمة أحكاماً بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً على كل من علي أبو نوار، وعلي الحياري وعبد الله الريماوي ونذير رشيد وكريم عقلة، وقضت بالسجن (١٠) سنوات على ١٢ متهماً بينما برأت خمسة منهم اللواء محمد المعايطة مدير الأمن العام في أثناء الأزمة وكانت بعض الأحكام غيابية[٩٨].

أدلى أبو نوار بحديث صحفي بعد بدء محاكمة الضباط الوطنيين أكدَّ فيه: ((أنَّ تلك المحاكمات تأتي تنفيذاً لرغبة الولايات المتحدة، وانها تستهدف إرغام الأردن على قبول مشروع ايزنهاور و الانضمام إلى الأحلاف الغريبة)) وزاد قائلاً: ((إنّ كل التهم الموجهة إلينا مزورة و لايمكن إثباتها قانونياً وفي واقع الأمر أنَّ هذه التهم هي أساس الأسباب التي اتخذها الحكام في الأردن للانحراف بسياسة الأردن العربية التحررية، وأنَّ هذه المؤامرة من وضع وتصميم السفارة الأمريكية في الأردن وأعوان الاستعمار ليسعوا إلى أغراضهم عن طريقها))[٩٩].

افتتح الملك الحسين جلسات مجلس النواب الأردني في يوم الثلاثاء الأول من تشرين الاول ١٩٥٧ بخطاب العرش وجاء فيه: ((بعد أن تخلص هذا الوطن العزيز من ظُلم الاستعمار وحرر نفسه من السيطرة ثارت في البلاد فتنة داخلية هوجاء كادت أنْ تعصف بالكيان وتقضي على ما كنا نعيش من أجله فقد تسللت تلك الفتنة العمياء غدراً على يد فئة من ذوي الضمائر الملتوية و العقول الطائشة أعماها الغرور وفتنتها سياسات الغدر فمضت مدفوعة بنزعة الدس والتآمر تحيك في الظلام حبال الشر و التدمير مشتركة في ذلك مع أقران لها على شاكلتها... فجاءت الوزارة الحاضرة و البلاد يسودها جو من الارهاب و الفوضى بدأت تكشف عن نفسها بالمظاهرات ومؤامرات التدمير و التخريب التي نظمتها تلك الأحزاب ومن يساندها من قوى الشر والهدم والعملاء المأجورين، فلم تكن أمام الوزارة الحاضرة إلاّ أنْ تلجأ إلى هذه التدابير الزاجرة كي تنقذ البلاد من حكم الفوضى مؤكدين إننا سنكافح لتحقيق أهدافنا مهما واجهنا من صعاب لنبني بلادنا البناء المتين خالية صفوفنا من دعاة الهدم والفوضى وضعاف النفوس سائلين المولى أن يهدينا سواء السبيل إنَّه سميع مجيب))[١٠٠].

انتخب المجلس الدكتور مصطفى خليفة رئيسا للمجلس بعد استقالة حكمة المصري ومنح المجلس الثقة لحكومة ابراهيم هاشم وتم تحديد الأول من كانون الأول ١٩٥٧ موعدا للانتخابات الفرعية وقرر المجلس إسقاط عضوية النواب

الفارين، ففي ٣ كانون الأول ١٩٥٧ أسقطت عضوية عبد الله الريماوي وفائق وراد ويعقوب زياد ين وكما قرر مجلس النواب في١٧ كانون الاول١٩٥٧ إسقاط عضوية أربعة آخرين فآرين وهم يوسف البندك وكمال ناصر وشفيق ارشيدات وسعيد العزة وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٨ تم انتخاب أعضاء آخرين بدلا منهم(١٠١).

وعلى الرغم من مطالبة بعض أعضاء مجلس النواب إلغاء الأحكام العرفية في البلاد بعد أن استقرت الأوضاع الداخلية،ولكن رئيس الوزراء إبراهيم هاشم ألقى بيانا في مجلس النواب أوضح فيه أسباب استمرار الأحكام العرفية بسبب اضطراب منطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا ووعد بإلغاء الأحكام العرفية حال استقرار الأمور في البلدان المجاورة(١٠٢).

((الخاتمة)):

خلص البحث إلى أن تشكيل حكومة النابلسي جاء كنتيجة طبيعية لأحداث وتغييرات وطنية شهدها الأردن في منتصف الخمسينات وساهمت الحركة الوطنية الأردنية في رسم معالمها ولكن يبدو أن هذه الحكومة لم تكن على وفاق مع الملك على طول الخط وفي جميع القضايا ولهذا حصل الخلاف وخاصة في مجال المساعدات الاقتصادية.

والحقيقة أن أوضاع الأردن الاقتصادية جعلت الحكومة والملك على اتفاق من ناحية قبول المساعدات ولكن الحكومة تريد أن تكون المساعدات خالية من أي إغراض سياسية وضرورة الحصول عليها من أية دولة ولو كان من الاتحاد السوفيتي وهذا الأمر ترفضه الولايات المتحدة ويرفضه الملك لذلك رفضت الولايات المتحدة إرسال مبعوثها إلى الأردن.

وهنا بدأت المساعي لإزالة النابلسي عن الحكومة وتشكيل حكومة بديلة والملاحظ انه كان هناك عدم اتفاق بين الجانب السياسي والعسكري في حكومة النابلسي وهذا الأمر مكن الملك الحسين من تحقيق غايته في إسقاط الحكومة وخاصة بعد مناورة ٨ نيسان وهذه المناورة كانت اكبر خطا من وجهة نظري وقعت فيها القيادة العسكرية الأردنية في محاولاتها لإحداث تغيير في النظام الملكي الأردني باستعمال القوة لأنها أفصحت عن نواياها ولو بصورة جزئية أمام الملك وهذا الأمر من جانب الضباط رفضه النابلسي ورفض العرض الذي عرض عليه بالقيام بانقلاب عسكري وهذا جعل موقفه ينال استحسان الملك والدليل أن النابلسي أصبح وزيرا في حكومة حسين الخالدي.

ومن جانب آخر كانت أحداث الزرقاء أول محاولة لتدخل الجيش في السياسة خلال تاريخ الأردن الحديث وأرادت بعض أطراف المعارضة الوطنية التعامل مع الضباط الأحرار للاستفادة من الاندفاع الحاصل في العملية السياسية لكسب المزيد من المكاسب لصالحها.

ولكن حركة الضباط الأحرار الأردنيين وقعت في خطا كبير إذا كانت تريد فعلا تغيير النظام لأنها استبقت خطوتها بالقيام بمناورات ادعت أنها لإحصاء السيارات الداخلة والخارجة إلى عمان وهذا الأمر لا يستدعي قيام كتيبة مدرعات لتحقيق ذلك فبالإمكان الاستعانة بقوات الشرطة وان واجب الجيش هو مناورات عسكرية وليس القيام بعمليات مدنية وهذه الخطوة جلبت الشك والريبة وخاصة بين بعض إفراد الجيش الموالين للملك وهذا ما دفعهم إلى التمرد على قياداتهم عندما أمرت قوات لواء الأميرة عالية بالتحرك إلى خارج عمان للقيام بمناورات الأمر الذي أدى إلى حدوث الصدام العسكري بين القوات الموالية للملك وأنصار الضباط الأحرار وهذا يثبت عدم كفاءة الضباط الأحرار في القيام بالإطاحة بنظام الملك الحسين.

وقد اختلفت التسميات حول ما حدث في الزرقاء وقبلها هل هو مؤامرة لتغيير الحياة السياسية في الأردن دون تغيير الملك أم هو انقلاب عسكري يستهدف حياة الملك والإطاحة به وإقامة نظام جمهوري، ولكي أكون حياديا سميتها أحداث الزرقاء لأنها نتجت عن حركات عسكرية وصدامات دموية بين أفراد الجيش بين موال ومعارض ولم تكن حركة القطعات باتجاه القصر الملكي ومحاصرته للإطاحة بالملك وعلى الرغم من وجود أدلة أعلنتها السلطات الأردنية تثبت أن الذين قاموا بالإحداث كانوا يستهدفون إقامة نظام جمهوري بالتعاون مع سوريا ومصر.

وعموما أدت إحداث الزرقاء إلى تقوية نفوذ الملك الحسين بتحجيم دور المعارضة الوطنية وإحداث تغييرات في قيادة الجيش الأردني بتصفية العناصر الوطنية التي ترفض الانقياد وراء الغرب والمجيء بحكومات تتلاءم وسياسة النظام الملكي الأردني لذلك دفعت الدول العربية كالسعودية والعراق إلى زيادة تعاونها وتقاربها مع الملك الحسين وهذا نتيجة ضغوطات مارستها الولايات المتحدة وبريطانيا لحماية نظام الملك الحسين في المنطقة العربية لكي يكون الأردن حاجزا بين سوريا ومصر لذلك كان الملك يوجه أصابع الاتهام إلى سوريا ومصر في أحداث الزرقاء مع العلم انه لا يوجد دليل قاطع على اشتراكهما في هذه الاحداث وان هروب بعض السياسيين والضباط الأردنيين إلى سوريا ومصر جاء بسبب أن الدولتين في هذه المرحلة تعيشان حالة عداء مع الولايات المتحدة حليفة الملك الحسين.

الهوامش والمصادر:

١. علي محافظة، العلاقات الأردنية- البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣،ص٢٥٢.
٢. المصدر نفسه،ص٢٥٢.
٣. خالدة بلال صالح، دور العراق والأردن في السياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٣٥٠؛علي محافظة المصدر السابق،ص٢٥٢.
٤. خالدة بلال صالح،المصدر السابق،ص٣٥٠.
٥. هاني خير، موجز تاريخ الحياة البرلمانية في الأردن ١٩٢٠-١٩٨٨، عمان، مجلس الأمة، ١٩٨٧، ص٤٧.

* السيرجون باجوت غلوب (Sir John Bagot Glubb) (١٦ أبريل ١٨٩٧ - ١٧ مارس ١٩٨٦)، المعروف باسم غلوب باشا،أثناء الحرب العالمية الأولى، خدم في فرنسا ثم تم نقله إلى العراق عام ١٩٢٠، حيث كان العراق تحت الانتداب البريطاني في ذلك الوقت. في العراق عمل على بناء علاقات مع القبائل حتى حدود سيطرة بني سعود ولعب دورا مهما في شكل العلاقات البريطانية - العربية في تلك المنطقة.وأصبح ضابطاً في الجيش العربي الأردني عام ١٩٣٠. وفي عام ١٩٣٩ خلف غلوب فريدريك جيرارد بيك في قيادة الجيش العربي الأردني، وفي تلك الفترة حول الجيش إلى أفضل قوة تدريباً في المنطقة العربية.بقي في منصب قيادة الجيش العربي الأردني حتى ٢ مارس ١٩٥٦ حيث أعفاه الملك الحسين بن طلال بالتنسيق مع حركة الضباط الأحرار الأردنيين من مهامه في قرار تعريب قيادة الجيش العربي التاريخي. أمضى غلوب بقية حياته في كتابة الكتب والمقالات، والتي كانت بمعظمها حول الشرق الأوسط وتجربته مع العرب.ينظر:الموسوعة الحرة ويكيبيديا http:www.//ar.wikipedia.org/wiki/

*إبراهيم هاشم: سياسي فلسطيني ولد في نابلس عام١٨٨٤ ودرس القانون في اسطنبول تولى عدة مناصب سياسية منها وزير العدل عام ١٩٣٣في عهد الملك عبد الله وبعد حصول الأردن على الاستقلال في آيار ١٩٤٦عينه الملك عبد الله رئيسا للوزراء واستمر في تولي مناصب سياسية إلى عام ١٩٥٨ حيث لقي حتفه في بغداد بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ينظر عبد الوهاب الكيالي،الموسوعة السياسية،بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط١، ١٩٧٤،ص٢٠.

٦. علي محافظة، المصدر السابق،ص٢٥٢.
٧. عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٩١،ص١٩٦.
٨. عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية- التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، الموصل، مطبعة الجامعة، ١٩٨٥،ص١٩٠.
٩. دوايت ايزنهاور، مذكرات ايزنهاور، ترجمة هيوبرت يو نغمان، بيروت، دار احياء التراث العربي،ط١، ١٩٦٥،ص٧٨.
١٠. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٠،ص٢٤٧.
١١. ابراهيم سعيد البيضاني، أبحاث في السياسة الأمريكية تجاه المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٣، ص١٩.

١٢. علي محافظة،المصدر السابق،ص٢٥٢.
١٣. عباس مراد، الدور السياسي للجيش الاردني ١٩٢١- ١٩٧٣، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣،ص٨٧.
١٤. نوال عبد الجبار سلطان الطائي، العلاقات الاردنية- التركية ١٩٤٦-١٩٦٧ رسالة ماجستير(غيرمنشورة)،كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٨،ص٣٧٨.
١٥. خالدة بلال صالح، المصدر السابق،ص٣٧٨.
١٦. علي محافظة،المصدر السابق،ص٢٧٢-٢٧٣.
١٧. فواز موفق ذنون جاسم، العلاقات الاردنية- الامريكية ١٩٥٣-١٩٦٧، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية-جامعة الموصل، ٢٠٠١،ص٦٨.
١٨. عوني عبد الرحمن السبعاوي،المصدر السابق،ص١٩١.
١٩. علي محافظة،المصدر السابق،ص٢٧٣.
٢٠. كوثر عباس عبد، تطور العلاقات العراقية- الامريكية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية، ١٩٨٢، ص١٩٤.
٢١. عبد الأمير محسن جبار،المصدر السابق،ص٢١٩.
٢٢. رولان دالاس، الحسين حياة على الحافة- تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١،ص٧٨.
٢٣. المصدر نفسه،ص٧٨.
٢٤. علي محافظة،المصدر السابق،ص٢٧٣- ٢٧٤.
٢٥. خالدة بلال صالح،المصدر السابق،ص٣٧٩.
٢٦. عبد الأمير محسن جبار،المصدر السابق،ص٢٢٠.
٢٧. عباس مراد،المصدر السابق،ص٨٩.
٢٨. نذير رشيد، ذكريات تاريخية، من برنامج زيارة خاصة، قناة الجزيرة http://www.Al-Jazeera.net. 2008
٢٩. رولان دالاس،المصدر السابق،ص٨٧.
٣٠. المصدر نفسه،ص٨٧.
٣١. الحسين بن طلال،مهنتي كملك (أحاديث ملكية)،نشرها بالفرنسيةفريدون صاحب جم، ترجمة غازي غزيل، طرابلس،مؤسسة مصري للتوزيع والنشر ١٩٨٧،ص١١٥.
٣٢. نذير رشيد: ولد في مدينة السلط الأردنية في ١٩ حزيران١٩٢٩ أنهى دراسته الثانوية عام١٩٤٧والتحق بالكلية العسكرية في بغداد وتخرج في حزيران عام ١٩٥٠، حيث التحق بعد ذلك بالجيش العربي الأردني في تشرين الأول عام ١٩٥٠، انضم لتنظيم الضباط الأحرار في الأردن واتهم في الضلوع في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد الملك الحسين في عام ١٩٥٧،هرب إلى سوريا وبقي منفيا بين سوريا ولبنان والأردن حتى صدر العفو الملكي عام ١٩٦٥،وفي شهر أيلول ١٩٧٠ أصبح رئيس جهاز المخابرات العامة،وفي آذار عام ١٩٧٣ ترك رئاسة المخابرات العامة وانتقل سفيرا للأردن في المغرب وحتى عام ١٩٧٤ حيث تفرغ للعمل الخاص حتى عين عضوا في مجلس الأعيان عام ١٩٨٩،ثم أعاده الملك الحسين وزيرا للداخلية في حكومة عبد السلام ألمجالي الثالثة في نيسان عام ١٩٩٧وبقي في منصبه حتى قدمت حكومة ألمجالي الثالثة استقالتها في شهر أيلول عام ١٩٩٨.ينظر نذير رشيد، مراحل من تاريخ الأردن ج٣، من برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة،ص٤.
http://www.Al-Jazeera.net.15\9\ 2008

٣٣. أمين عواد مهنا بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، عمان، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٩،ص١٠٩.
٣٤. عباس مراد،المصدر السابق،ص٨٩.
٣٥. سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠،ص١٤٧.
٣٦. الحسين بن طلال،المصدر السابق،ص١١٥.
37. Marlow Jon, Arab Nationalism and British Imperialism , London, 1961, P.150-151.
٣٨. هايل ودعان الدعجة، مجلس النواب الاردني بين الشعار و التطبيق، عمان، المطابع العسكرية، ١٩٩٦،ص٧٩.
٣٩. عبد الأمير محسن جبار،المصدر السابق،ص٢٢١.
٤٠. الحسين بن طلال،المصدر السابق،ص١١٦.
٤١. رولان دالاس،المصدر السابق،ص٧٩.
٤٢. عباس مراد،المصدر السابق،ص٩٠.
٤٣. الحسين بن طلال، ليس سهلاً أن تكون ملكاً(سيرة ذاتية)، ترجمة هشام عبد الله، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩،ص١٣٩.
44. RapheL PataI, The Kingdom of Jordan, New Jersey, princeton university press, 1958, P.65.
٤٥. سعد ابودية،المصدر السابق،ص٨٩.
٤٦. الحسين بن طلال،ليس سهلا أن تكون ملكا،ص١٤٠.
٤٧. حازم نسيبة، تاريخ الاردن السياسي المعاصر ١٩٥٢- ١٩٦٧، عمان، منشورات لجنة كتابة تاريخ الاردن، ١٩٩٠،ص٥١.
٤٨. عباس مراد،المصدر السابق،ص٩٠.
٤٩. رولان دالاس،المصدر السابق،ص٧٩.
٥٠. عبد الأمير محسن جبار،المصدر السابق،ص٢٢٤.
٥١. عباس مراد،المصدر السابق،ص٩٠-٩١.
٥٢. عبد الأمير جبار،المصدر السابق،ص٢٢٤؛حازم نسيبة،المصدر السابق ص٤٨-٥٢.
٥٣. نذير رشيد،مراحل من تاريخ الأردن،ص١٦؛سليمان موسى، الملك حسين الشخصية الفريدة الأسرة، مجلة اليرموك عمان، العدد ٦٤، ١٩٩٩،ص٣٥.
٥٤. الحسين بن طلال،مهنتي كملك،ص١٢٣.
٥٥. سليمان موسى، الملك حسين الشخصية الفريدة الأسرة، مجلة اليرموك عمان، العدد ٦٤، ١٩٩٩، ص٣٥.
٥٦. الحسين بن طلال، ليس سهلا أن تكون ملكا،ص١٤٦.
٥٧. المصدر نفسه،ص١٤٨.
٥٨. فواز موفق ذنون جاسم،المصدر السابق،ص٧١.
٥٩. الحسين بن طلال،ليس سهلا أن تكون ملكا،ص١٥١.
٦٠. سعد أبودية، الوثائق العراقية وبعض أسرار أحداث الزرقاء ١٩٥٧ وما قبلها عمان،جريدة الغد٢٥/٤/٢٠٠٨،ص٢ http://www.alghad.jo/print.tml.
٦١. المصدر نفسه،ص٢.
٦٢. المصدر نفسه،ص٢ــ ٣.
٦٣. الحسين بن طلال،مهنتي كملك،ص١٢٨.

٦٤. الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية ١٩٥٣-١٩٥٧، عمان، ١٩٥٧،ص٢١٨-٢٢٠.

65. Raphel patai, op. cit, p66.

66. Ibid,p.64.

٦٧. الحسين بن طلال،ليس سهلا أن تكون ملكا،ص١٥٠.

٦٨. عباس مراد،المصدر السابق،ص٩٥.

٦٩. فواز موفق ذنون جاسم،المصدر السابق،ص٧٢.

٧٠. وهم نذير رشيد وشفيق رشيدات وعبد الله الريماوي، وأيضا فرار عدد من أعضاء الأحزاب إلى سوريا دون ان يكونو مطلوبين من قبل سلطات الأمن مثل: قاسم الناصر، محمود الموسى، عصام الجندي، كمال الحياري، نذير رشيد، إحسان الحلواني، و غيرهم. بينما تم إعتقال البعض الآخر في معتقل الجفر، و منهم: شاهر أبو شحوت، احمد زعرور، محمود المعايطة، تركي الهنداوي، ضافي الجمعاني، شوكت السبول، عبدالله قاعد وجعفر الشامي، و غيرهم. تراوحت الأحكام بحق أفراد التنظيم بين الحكم المؤبد و الإعدام. لكن تجدر الإشارة إلى أن الملك الحسين أصدر عام ١٩٦٢ عفواً عاماً شمل أعضاء حركة الضباط الأردنيين. و عليه، فقد أفرج عن المعتقلين منهم، و عاد المنفيون إلى الأردن. و من المفارقات أن عدداً من أعضاء التنظيم عادوا إلى الخدمة العسكرية، و تدرجوا بالمناصب إلى أن وصلوا إلى مراكز حساسة، على سبيل المثال، فقد عين نذير رشيد مديراً للمخابرات العامة برتبة فريق، و قاسم الناصر مديراً للدفاع المدني برتبة لواء، بالإضافة للعديد من أعضاء التنظيم الذين شغلوا مناصب عليا و رتب عسكرية متقدمة، مثل مشهور حديثة الجازي الذي عين قائداً للقوات المسلحة الأردنية برتبة فريق،عبد الأمير محسن جبار،المصدر السابق،ص٢٢٨.

٧١. محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية- المصرية ١٩٥٢-١٩٦٧، رسالة ماجستير(غيرمنشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٩،ص٩٨.

٧٢. عباس مراد،المصدر السابق،ص٩٢.

73. Raphel patai، op. cit، p66.

٧٤. فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،بغداد،١٩٦٣،ص٣٨٩.

٧٥. رولان دالاس،المصدر السابق،ص٨١؛عبد الأمير محسن جبار،المصدر السابق،ص٢٢٩.

76. Raphel patai، op. cit، p67.

٧٧. الحسين بن طلال،ليس سهلا أن تكون ملكا، ص١٥٠.

٧٨. عبد الأمير محسن جبار، المصدر السابق، ص٢٢٩.

٧٩. رولان دالاس، المصدر السابق، ص٨١-٨٢.

٨٠. المصدر نفسه، ص٨١-٨٢.

٨١. محمد علي محمد التميم،المصدر السابق،٩٨-٩٩.

٨٢. الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية،٢٢٨-٢٣٤.

٨٣. جمال الشاعر، تجربة الديمقراطية في الأردن، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٦٤، حزيران ١٩٨٤، ص١٢٤.

٨٤. عباس مراد،المصدر السابق،ص٩٤.

٨٥. رولان دالاس،المصدر السابق،ص٨٢.

٨٦. هايل ودعان الدعجة،المصدر السابق، ص٨١-٨٢.

٨٧. المصدر نفسه، ص٨١-٨٢.

٨٨. محمد علي محمد التميم،المصدر السابق،٩٨-٩٩.

89. Raphel patai، op. cit، p68-69.
90. Ibid،p.71.
٩١. خالدة بلال صالح، المصدر السابق،ص٣٨١.
٩٢. الحسين بن طلال،مهنتي كملك،ص١٥٤ـ ١٥٥.
٩٣. ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية – العربية حتى عام ١٩٥٨، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ٢٠٠٢،ص٢٥١.
٩٤. عبد الأمير محسن جبار،المصدر السابق،ص٢٣٠.
95. Raphel patai، op. cit، p70-71.
٩٦. كانت هيئة التحقيق برئاسة عزت حسن وعضوية العقيد محمد السعدي والعقيد محمود توفيق الروسان وسعيد العزة رئيس محكمة بلدية إربد وخليل السلواني مساعد النائب العام في القدس وشملت التحقيقات اكثر من ٦٠ ضابطاً ينظر: عباس مراد، المصدر السابق، ص٩٣.
٩٧. عبد الأمير محسن جبار،المصدر السابق،ص٢٣١.
٩٨. المصدر نفسه،ص٢٣٢.
٩٩. عباس مراد، المصدر السابق، ص٦٩، وتجدر الإشارة إلى انه بعد عدة سنوات تمت تبرئة معن أبو نور من تهمة الخيانة وانضم إلى الجيش مجددا بعد أن تمت ترقيته إلى رتبة لواء وأصبح سفيرا للأردن في بريطانيا، وتم العفو كذلك عن علي أبو نوار وأصبح رجل أعمال في عمان ثم أصبح لاحقا سفير الأردن في فرنسا، ينظر: رولان دالاس، المصدر السابق، ص٨٠.
١٠٠. ناصر الدين النشا شيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط، بيروت، دار الكتب،١٩٦١،ص٣٤٤ـ٣٤٥.
١٠١. عبد الأمير محسن جبار،المصدر السابق،ص٢٣٢ـ٢٣٣.
١٠٢. المصدر نفسه،ص ٢٣٣.